P-ISSN: 2170-1040 | **مجلة دفاتر اقتصادية** المجلد: 14– العدد:01 (2023)، ص: 663 - 680 | **E-ISSN:** 2602-5426

برامج الإنفاق العام كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

Public spending programs and their role in reducing unemployment in Algeria during the period 2000-2020

تحانوت خيرة [1]♦، بن مهدي مراد [2]

[1] جامعة لونيسي علي البليدة 2 (الجزائر)، tahanout33@gmail.com

[2] جامعة لونيسي علي البليدة 2 (الجزائر)، mahdimourad@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2023/02/27 **تاريخ القبول:** 2023/04/27 **تاريخ النشر:** 2023/05/20

ملخص:

تعد الجزائر من الدول التي اتخذت من الإنفاق العام أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بإتباع عدة استراتيجيات تنموية تجسدت في شكل برامج تنموية و سياسات إصلاحية و ذلك من أجل تحسين الأداء الاقتصادي من جهة و تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع من جهة أخرى ،حيث شرعت الجزائر ابتداء من الألفية الثالثة بوضع برامج خماسية خصصت لها أغلفة مالية ضخمة طيلة فترة 2000-2020 و هذا ببعث العديد من الاستثمارات العمومية التي كان لها الدور الكبير في التخفيض من معدلات البطالة و التي تعتبر من أسمى الأهداف التي تسعى الدولة جاهدة من أجل الحد منها عن طريق مجموعة من السياسات التنموية و البرامج المختلفة الآجال، و قد جاءت هذه الورقة البحثية لمعرفة المزيد عن حجم الإنفاق العام المخصص لهذا البرنامج ومدى تأثيره في الحد من ظاهر البطالة ،إذ تبين أن لحجم الإنفاق العام علاقة عكسية مع معدل البطالة فكلما زاد حجم النفاق العام انخفض معدل البطالة .

كلمات مفتاحية: الإنفاق العام ، البطالة، البرامج التنموية ، الإيرادات ،أسعار البترول .

تصنيف JEL: Q40 ; H6 ; J64; C51 .

Abstract:

Algeria is one of the countries that has adopted public spending as a tool to achieve economic development by following several development strategies embodied in the form of development programs and reform policies in order to improve economic performance from the country.

Beginning in the third millennium, Algeria began to develop five-year programs for which huge financial envelopes were allocated throughout the period 2000-2020, and this has revived many public investments. which has played a significant role in reducing unemployment rates and which is one of the most prominent objectives the State strives to reduce through a range of development policies and various programs, This paper was designed to learn more about the size of public spending allocated to this program and its impact on reducing the unemployment phenomenon. Public expenditure was found to be inversely related to the unemployment rate. The larger of the public spending the lower of the unemployment rate.

Keywords: the public spending, the unemployment, the development programs

JEL Classification: C51 ; J64 ; H6 ; Q6.

♦المؤلف المرسل

1- مقدمة:

يعد الإنفاق العام كأهم أدوات السياسة المالية المستعملة لعلاج الكثير من الوقائع الاقتصادية ، حيث تستخدمه الدول في التأثير على مؤشرات التطور الاقتصادي و الاجتماعي ،كما يعد أيضا مؤشرا رئيسيا يستدل بواسطته على سياسة الدول الاقتصادية و دورها في الحياة الاقتصادية ، و يركز الفكر الكينزي على أن الطلب الحكومي يعد محفزا مهما للطلب الكلي في الاقتصاد و يولد استجابة مقابلة من جانب العرض الكلي بشكل أكبر مع تزايد في الناتج القومي ،و من هنا يبرز الإنفاق العام كوسيلة من و سائل السياسة العامة التي تنتهجها الدولة للحد من معدلات البطالة و ذلك اعتمادا على النظرية الكينزية و التي تعتبر أن الإنفاق العام محفزا للاقتصاد و منه فإن أي زيادة في الإنفاق العام تؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو الاقتصادي و بالتالي امتصاص نسبة البطالة داخل الاقتصاد المحلي ، غير أن وجهة النظر هذه تقوم على افتراض أساسي و هو مدى الاستجابة السريعة للآلة الإنتاجية المحلية للطلب الإضافي على السلع و الخدمات الناتج عن الزيادة في الإنفاق العام ؛

لقد انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية ذات صيغة اجتماعية ترتكز على التوسع الكبير في الإنفاق العام بهدف مساعدة السكان و معالجة مختلف الأزمات ، غير أن قلة الإمكانيات المالية في التسعينيات جعلت من الإنفاق العام ضعيفا و حجم الاستثمارات العمومية قليلا ، أما في بداية الألفية الثالثة فقد سجلت الجزائر نهضة تنموية ترتكز على التوسع في سياسة الإنفاق العام مستغلة في ذلك الارتفاع الكبير لأسعار النفط ؛

فمنذ الاستقلال كانت مشكلة البطالة ضمن اهتمامات الدولة نظرا لتداعياتها الاجتماعية و الاقتصادية غير أن أكبر المعدلات سجلت بعد أزمة 1986و التي عصفت بالاقتصاد الوطني بعد انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية ،ما انجر عنه حتمية التوجه نحو المؤسسات المالية الدولية و التي فرضت برامج التصحيح و التعديل الهيكلي التي أدت إلى غلق العديد من المؤسسات و التي أحالت عدد كبير من العمال إلى البطالة، و بعد سنة 2000 تحسنت المداخيل المالية نتيجة زيادة أسعار النفط فوجب على الجزائر خوض تجربة تنموية جديدة حيث استندت على الطرح الكينزي من خلال رفع الطلب الفعال عبر إتباع سياسة إنفاقية توسعية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة حيث بدأت منذ سنة 2000 بوضع برامج خماسية خصص لها غلاف مالي غير مسبوق بدءا بالبرنامج الخماسي لدعم النمو 2001-2005 و الذي خصص أساسا لدعم البنية التحتية و وضع الأسس للشروع في العمل على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ،و بعدها برنامج 2005 -2009 للإنعاش الاقتصادي و الذي وجد أمامه أرضية صلبة مهد لها البرنامج الذي سبقه,فكان دوره عبارة عن مواصلة الأهداف المسطرة من قبل مع التركيز على تحديد الأولويات خاصة في مجال التشغيل و السكن و التزود بالماء الشروب و التطهير و التوصيل بشبكات الكهرباء و الغاز و فك العزلة إلى غير ذلك ، و بعدها تم إدراج البرنامج الخماسي 2010-2014 و الذي خصص له ما يقارب 21214 مليار دج ،وصولا لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 ؛

1-1 مشكلة البحث:

لقد جاءت هذه البرامج التنموية لحل العديد من المشاكل و على رأسها البطالة و التي تعد من أكبر التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول ، لكونها مشكلة ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية و حتى سياسية ،و الجزائر كغيرها من دول العالم ما زالت تعاني من معدلات مرتفعة من البطالة و التي تعد الشغل الشاغل بالنسبة للسلطات لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية .

و من خلال ما سبق و لدراسة هذا الموضوع قمنا بطرح إشكالية البحث على النحو التالي:

ما أثر تطبيق ادارة الموارد البشرية الإلكترونية على تحقيق الابداع الإداري في شركات الادوية الفلسطينية.

1-2 أسئلة البحث:

انطلاقا من السؤال الرئيسي السابق ولغرض الإحاطة بموضوع البحث نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1 /ما المقصود بالإنفاق العام و ما هي مصادر تمويله في الجزائر؟

2 /ما هي البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال فترة 2000-2020 ؟

3 /كيف انعكس حجم الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة 2000-2020

1-3 أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في :

-معرفة دور الإنفاق العام في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي ودورها في تشجيع الاستثمار المصاحب بخفض معدلات البطالة ؛

-إعطاء نظرة على الإنفاق العام في الجزائر و معرفة أهم مصادر تمويله ؛

-إيجاد و تحديد العلاقة بين حجم الإنفاق العام و معدل البطالة في الجزائر ؛

- التعرف على أولويات البرامج الإنفاقية التي تبنتها الجزائر مند سنة 2000 .

4.1 حدود البحث :

لقد وتشمل :

- **الحدود الزمنية:** تم إجراء الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة بين جانفي 2000و ديسمبر 2020
- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة الحالية بالجزائر

6.1 منهجية البحث الدراسة :

انتهجنا في معالجتنا لهذا البحث المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العام و صوره ، كما وظفنا الأدوات الخاصة بالتحليل الاقتصادي المتمثلة في الإحصائيات المتعلقة بالإنفاق العام و معدلات البطالة المستمدة من التقارير الإحصائية الخاصة ببنك الجزائر و الجريدة الرسمية و القوانين و التشريعات و مواقع الانترنت .

2- الانفاق العام في الجزائر خلال فترة 2000-2020

يمثل الإنفاق العام مكون أساسي من مكونات الطلب الفعال ،و محدد رئيسي لتحقيق التوازن الاقتصادي ،خاصة في الدول التي تعاني ركود اقتصادي ، حيث تسمح آلية تعزيزه من تحفيز الاستثمار مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي و امتصاص حجم البطالة

1.2 مفهوم الإنفاق العام و صوره:

تعددت التعريفات الخاصة بالإنفاق العام و هذا حسب المدارس الاقتصادية و تجاهاتها

1.1.2 تعريف الإنفاق العام: " النفقات العامة هي حجم التدخل الحكومي و التكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية وهي أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة "[1]

و من التعريف السابق يمكن استخلاص خصائص الإنفاق العام و هي:

-**النفقة العامة مبلغ نقدي:** يرى الكثير من الاقتصاديين أن الحالات التي يأخذ فيها الإنفاق الحكومي شكل غير نقدي كان مرتبطا بمرحلة زمنية تم تجاوزها مع التطور الفكري الاجتماعي و الإنساني [2] ؛

-**النفقة العامة يقوم بها شخص عام:** العنصر الثاني من الأركان المحددة للنفقة العامة هو صدورها من الذمة المالية للدولة أي شخص معنوي ، لكي تكون النفقة عامة يجب أن تصدر من شخص معنوي عام, والأشخاص المعنوية هي الدولة، الولاية، البلدية و الهيئات و المؤسسات التابعة لها [3]

- **هدف النفقة العامة:** يجب أن يكون الهدف من النفقات العامة إشباع حاجيات أفراد المجتمع و من ثم تحقيق المنفعة أو المصلحة العامة [4].

2.1.2 صور الإنفاق العام:

يستخدم الإنفاق العام في مجالات كثيرة نذكر منها ما يلي[5] :

- ✓ الإنفاق على التعليم و الصحة العامة : يهدف هذا النوع من الإنفاق إلى خلق مجتمع منتج عن طريق تنمية عقول و أجسام أفراده ، حيث تعمل الحكومة على تهيئة فرص التعليم للجميع و زيادة مقدرة الأفراد على الإنتاج؛
- ✓ الإنفاق الاجتماعي :يهدف إلى توطيد العلاقة بين أفراد المجتمع ، و مساعدة من يعاني من مشاكل اجتماعية ناجمة عن أسباب اقتصادية و هو يشمل الإنفاق على العاطلين عن العمل و كبار السن ...الخ بالإضافة إلى ما يتم إنفاقه على الترفيه و الثقافة ؛
- ✓ الإنفاق على الأجور و الرواتب و التقاعد : تعتبر الأجور و الرواتب مبالغ نقدية تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة مقابل الخدمات التي يقدمونها ،حيث تراعي أسس معينة عند تحديدها مثل طبيعة العمل ،تكاليف المعيشة ...الخ ،أما مبالغ التقاعد فتقدمها الدولة بصورة دورية إلى الأفراد الذين عملوا في أجهزتها المختلفة ثم بلغوا السن القانوني و أحيلوا على التقاعد ؛
- ✓ الإنفاق على التنمية : تعتبر التنمية من العناصر الأساسية للاستقرار و التقدم الاجتماعي ،وهي تركز على تحقيق الرقي و التقدم في عدة مجالات ،و تلبية متطلبات أفراد المجتمع بما يتماشى مع احتياجاته و إمكانياته في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية و يشمل الإنفاق على الإسكان و التنمية الحضرية ،الإنفاق على التنمية الصناعية ،الإنفاق على البنية التحتية.

2.2 علاقة الإنفاق العام بأسعار البترول:

إن حجم الإنفاق العام يرتبط أساسا بحجم الإيرادات المالية التي تملكها الدولة ، فالموارد المالية هي التي تحدد حجم الإنفاق العام و بما أن صادرات الجزائر من المحروقات تمثل 98% من الإيرادات وجب البحث في علاقة تطور الإنفاق العام بأسعار البترول و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول 1: تطور أسعار الإنفاق العام وأسعار البترول خلال فترة 2000-2020

السنة	الإنفاق العام	سعر البترول	السنة	الإنفاق العام	سعر البترول	السنة	الإنفاق العام	سعر البترول
2000	1178.1	28.5	2007	3108.5	74.8	2014	6024.1	98.95
2001	1321	24.44	2008	4191	99.9	2015	6995.7	52.39
2002	1550.6	25.02	2009	4246.3	62.2	2016	7656.3	43.55
2003	1690.2	28.83	2010	4512.8	80.2	2017	7297.5	54.25
2004	1891.8	38.27	2011	5853.6	112.9	2018	7726.3	71.44
2005	2052	54.52	2012	5853.6	111	2019	8557.2	64.49
2006	2453	65.7	2013	7169.9	109.5	2020	7373.7	42.12

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات تقارير بنك الجزائر لفترة الدراسة (مليار دج بالنسبة للإنفاق العام ، سعر البترول بالدولار)

و قصد التوضيح أكثر لتطور الإنفاق العام و أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) قمنا بتحويل معطيات الجدول إلى المنحنى البياني التالي:

شكل 1 : منحى يبين تطور الإنفاق العام و أسعار البترول خلال الفترة (2000-2020)

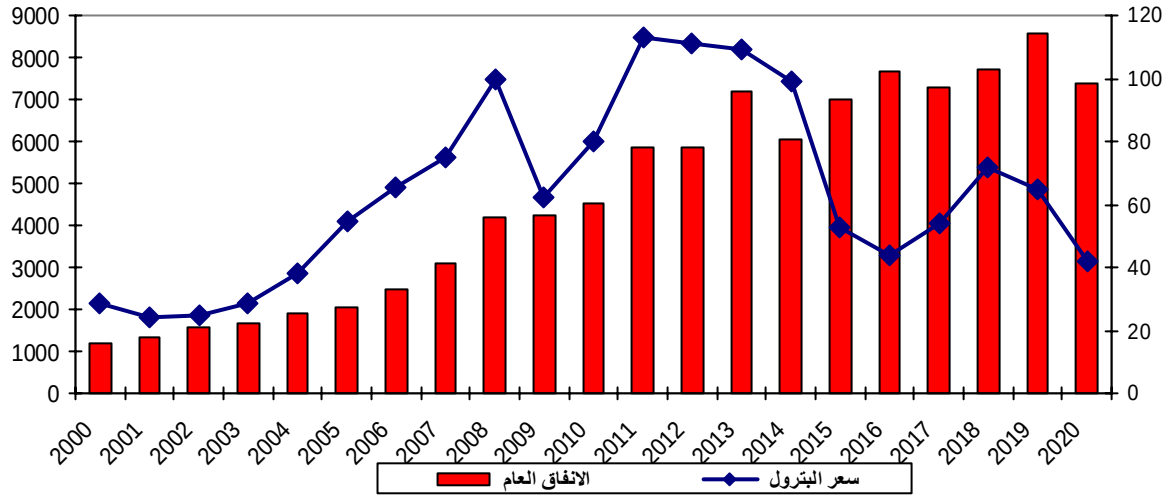

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1)

من خلال الشكل رقم (1) نلاحظ تزايد كبير في الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 2000 إلى غاية 2011 و يرجع ذلك إلى استمرار ارتفاع سعر برميل البترول طول تلك الفترة بسبب استمرار النمو الاقتصاد العالمي و الذي بدوره أدى إلى ارتفاع الطلب العالمي ، وقد ارتبط هذا الإنفاق ارتباطا كبيرا بسعر برميل البترول سواء بالزيادة أو بالنقصان كما يمثله الشكل رقم (1) ، فقد شهدت سنة 2009 انخفاضا في أسعار البترول حيث انتقل سعر البترول من 99.9 دولار في سنة 2008 إلى 62.2 دولار في سنة 2009 جراء الأزمة المالية الحاصلة آنذاك ، ليعاود بعدها الصعود من جديد ليصل متوسط سعر البترول إلى أكثر من 112.9 و لار للبرميل سنة 2011 ، و من الملاحظ أنه خلال هذا الفترة لم يتم تسجيل انخفاض كبير في الإنفاق العام و ذلك لسببين أولهما عودة ارتفاع أسعار البترول من جديد و ثانيهما هو إصرار الدولة على استكمال برامجها الاستثمارية التي باشرتها ، في حين أن الفترة الأخيرة و التي بدأت من منتصف 2014 عرفت انهيارا كبيرا في أسعار البترول حيث انخفض إلى أدنى مستوياته لتبلغ 43.55 دولار للبرميل سنة 2015 (خلال سنة 2015 عرفت

انخفاضا بسبة تصل إلى 45%)[6] ، و تعود أسباب الانخفاض إلى الضعف في الطلب على البترول و الزيادة الكبيرة في إنتاجه خلال هذه الفترة و نخص بالذكر البترول الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى التراجع في الاقتصاد الصيني و الركود في العديد من اقتصاديات الدول النامية الأخرى ، و لم تعرف هذه الأسعار تحسنا كبيرا إلى غاية 2017 أين عاودت الصعود من جديد بعدها و لكن بوتيرة بطيئة لتستقر في حدود 54 دولار للبرميل ، و قد كان لهذا الانهيار أثرا سلبيا كبيرا جدا على كل من الإيرادات (إذ تعمد بشكل كبير على الجباية البترولية في تمويل ميزانيتها العامة) و النفقات، و كما هو موضح في الشكل فقد شهدت النفقات العامة هي الأخرى انخفاضا في قيمتها و هذا جراء تبني الجزائر لسياسة ترشيد نفقاتها العامة ابتداء من سنة 2015 .

أما سنة 2018فقد عرفت أسعار البترول فيها ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2017 إلا أن هذا لم يستمر ،وعادت الأسعار في الانخفاض سنة 2019 و 2020 و هي السنة التي عرفت أزمة عالمية إذ تسبب انتشار فيروس كورونا في إغلاق كلي للمؤسسات الإنتاجية عبر العالم مما أدى إلى نقص الطلب على البترول فانهارت أسعاره بشكل كبير لتتراجع معه إيرادات الجزائر من تصدير المحروقات ،الأمر الذي اضطر بالسلطات إلى تخفيض إنفاقها العام و تحويل اهتمامها إلى التركيز على منع انتشار الفيروس و توفير كل ما يمنع ذلك .

3- برامج الإنفاق العام خلال فترة 2000-2020 :

عملت الجزائر منذ سنة 2000 إلى رسم سياسة تنموية طموحة و هذا من خلال بعث العديد من المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى و التي سطرت و نظمت في شكل برامج اقتصادية خاصة رصد لها أغلفة مالية معتبرة ، إذ تم إقرار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) ، البرنامج الخماسي (2010-2014) و برنامج توطيد النمو (2015-2019).

1.3 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) :

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي قدر بـ 525 مليار دج قبل أن يصبح هذا الغلاف يقدر بمبلغ 1216 مليار دج نتيجة إضافة مشاريع جديدة ، بالإضافة إلى إجراء تقييم لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا، و قد وجه هذا البرنامج أساسا للمشاريع و العمليات الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الصناعية و الفلاحية ،و تحسين الخدمات العمومية .[7]

1.1.3 مضمونه :

جاء هذا البرنامج عموما لرفع معدلات النمو الاقتصادي و ذلك من خلال تخصيص مبالغ مالية معتبرة لخمس قطاعات أساسية هي الأشغال الكبرى ،التنمية المحلية ،الموارد البشرية ،دعم الفلاحة و الصيد البحري ودعم الإصلاحات .

الشكل 2: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) المبالغ بالمليار دج

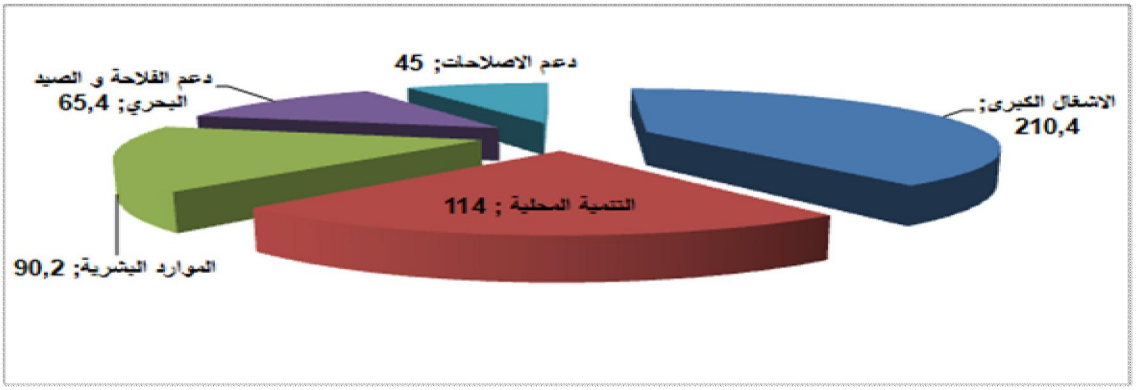

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ،ص 87

يبين الشكل أعلاه عن مدى الاهتمام الذي أولته الدولة لقطاع الأشغال الكبرى حيث تم تخصيص 210.4 مليار دج لتحسين البنية التحتية و تحديثها و بعث مشاريع جديدة في المجالات الكبرى مثل : بناء السدود و الموانئ، إنجاز خطوط سكة حديدية جديدة،تحديث الهياكل القاعدية ...الخ، ليليه محور التنمية المحلية و التي خصص لها ما يقارب 114 مليار دج من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج و هذا من أجل تحسين الإطار المعيشي للسكان و بعث الحرف و الصناعات المحلية ،كما تم تخصيص 90.2 مليار دج لدعم الموارد البشرية أي ما يعادل 17.18% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج،كما خصص مبلغ يقدر ب 65.4 مليار دج لدعم الفلاحة و الصيد البحري و هذا بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي و الأمن الغذائي و 45 مليار دج لدعم الإصلاحات .

2.1.3 أهدافه :

تتمثل أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 في :[8]

- زيادة الإنتاجية ؛
- زيادة دخل الأفراد ؛
- الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة ؛
- خلق مناصب عمل و الحد من البطالة ؛
- دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

حيث أن كل هذه الأهداف لا تتحقق إلا من خلال الإهتمام الفعلي بما يلي:

- ✓ تنشيط الطلب الكلي و ذلك من خلال التحول من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة الكلية لتنشيط الاقتصاد ؛
- ✓ دعم المستثمرات الفلاحية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة و مناصب العمل ؛
- ✓ تهيئة و انجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي ؛
- ✓ تنمية الموارد البشرية.

2.3 البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) :

لقد تم دعم الأداء الاقتصادي و المالي للجزائر من 2001-2004 عن طريق برنامج دعم النمو الاقتصادي ما أدى إلى تحسن الوضع المالي و السيولة المصرفية و مؤشرات الديون الخارجية [9] ،حيث أقرت الدولة البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 من أجل تحسين مستوى معيشة المواطن و تحقيق التنمية الاقتصادية.

1.2.3 مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 4202.7 مليار دج و هو ما يقارب 6 أضعاف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و ذلك يرجع أساسا إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت في البرنامج السابق إضافة إلى تراكم الإدخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة [10]

الشكل 3:مضمون البرامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

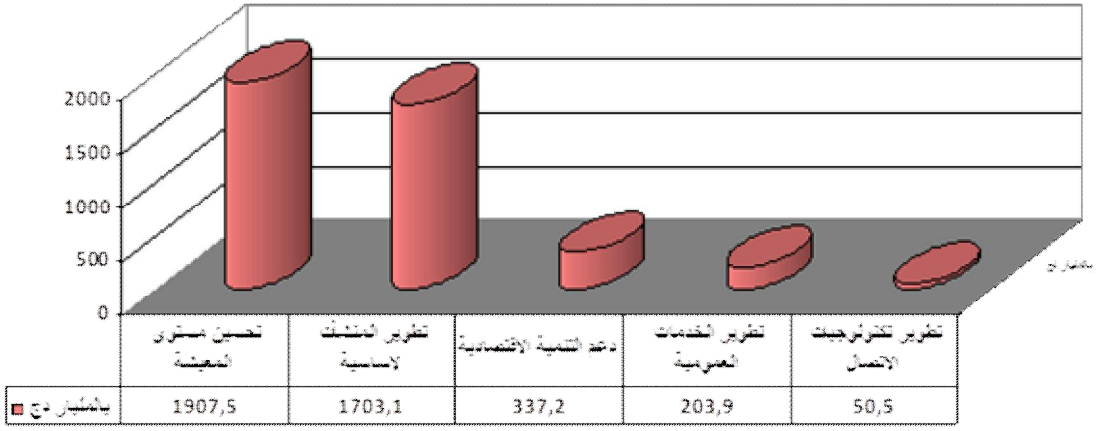

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على البرنامج التكميلي لدعم النمو ،بوابة الوزير الأول، ص2

يتبين من الشكل رقم 3 أن الدولة قد أعطت اهتماما كبيرا لتحسين المستوى المعيشي للمواطن و ذلك بتخصيص مبلغ قدره 1907.5 مليار دج في هذا الإطار و هي أكبر حصة مخصصة من هذا البرنامج إذ قدر ب 45.5 % من المبلغ الإجمالي ،كما تم تخصيص مبلغ مالي قدره 1703.1 مليار دج لتطوير المنشآت الأساسية و هو ما يبين عزم الدولة على استكمال ما بدأته في البرنامج السابق من تجديد و تحديث البنية التحتية و المنشآت القاعدية, أما جانب دعم التنمية الاقتصادية و تطوير الخدمة العمومية و تطوير تكنولوجيات الاتصال فقد خصص لها 337.2 ،203.9 و 50.5 مليار دج على التوالي من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

2.2.3 أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

و قد جاء هذا البرنامج لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها[11] :

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تحدد قانون الاستثمار و تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي ؛
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية و المالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء بتأهيل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي ؛
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخوصصة ،و الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات و مناصب الشغل و الترقية التنافسية ؛
- تعزيز مهمة ضبط و مراقبة الدولة قصد محاربة الغش و المضاربة و المنافسة غير الشرعية ، التي تخل بقواعد المنافسة و السوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

3.3 البرنامج الخماسي 2010-2014:

يعد هذا البرنامج الأضخم في تاريخ الجزائر مقارنة بباقي البرامج إذ خصص له 21214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار حيث خصص 130 مليار دولار لاستكمال ما تبقى من البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005 -2009 و حوالي 155مليار دولار خاصة بالبرنامج الجديد للفترة 2010-2014[12] .

1.3.3 أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:

جاءت الدولة بهذا البرنامج من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف منها[13] :

- تحسين التنمية البشرية وذلك من خلال تحسين التعليم ،التكفل الطبي ،التزويد بالمياه ..الخ؛
- تطوير المنشآت القاعدية و التركيز على ضرورة دعم التنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
- تطوير الصناعة البيتروكيمياوية و تحديث المؤسسات العمومية ؛
- تطوير اقتصاد المعرفة و خلق مناصب شغل جديدة.
- دعم البحث العلمي و تعميم استعمال وسيلة الإعلام الآلي في المرافق العمومية

2.3.3 المحاور الأساسية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

جاء هذا البرنامج مقسما على ستة محاور رئيسية خصصت لها مبالغ مالية حسب الأولوية و ذلك على النحو التالي :

الشكل4 : محاور الأساسية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 المبالغ بالمليار دج

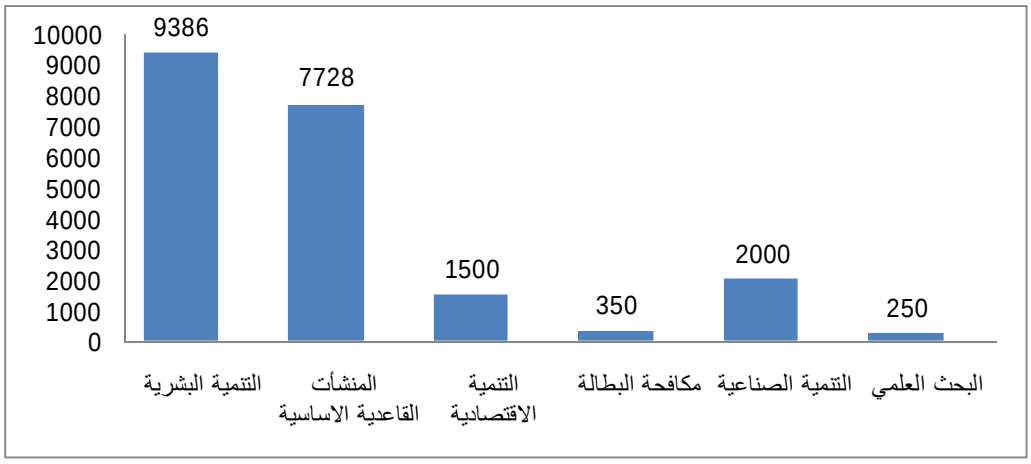

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على مصالح الوزير الأول ،ملحق بيان السياسة العامة ،الملحق 2 ،قوائم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية 2001-2014

يبين الشكل رقم (04) أن البرنامج الخماسي 2010-2014 قد خصص ما يقارب 50% من الغلاف المالي المخصص للبرنامج لدعم التنمية البشرية ما يعني 9386 مليار دج وهذا راجع إلى حرص الدولة على دعم و تحسين ظروف السكان و تحسين ظروف التعليم و الصحة و التكوين ،كما تم اعتماد غلاف مالي قدره 7728مليار دج لدعم المنشآت القاعدية الأساسية و ذلك في إطار العمل المتواصل على تحسين البنية التحتية التي تعتبر شريان الاقتصاد ،في حين تم تخصيص 2000 مليار دج للتنمية الصناعية و هذا لتطوير قطاع الصناعة للحد من فاتورة استيراد المنتوجات المصنعة ، إضافة إلى تخصيص 1500 مليار دج و 350 مليار دج من المبلغ الاجمالي لهذا البرنامج لكل من التنمية الاقتصادية و مكافحة البطالة ، و 250 مليار دج البحث العلمي و تكنولوجيات الاتصال.

4.3 برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)

كغيره من البرامج و التي اعتادت الدولة اعتمادها منذ تحسن المداخيل بعد ارتفاع سعر النفط في بداية الألفية الثالثة كبرنامج دعم النمو الاقتصادي ، البرنامج لتكملي لدعم النمو ،جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 في ظروف خاصة تمر بها البلاد حيث أدى انخفاض أسعار النفط إلى تراجع المداخيل مما أدى إلى حدوث العديد من الصعوبات في تمويل هذ البرنامج[14].

1.4.3 أهدافه:

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[15] :

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي و الاجتماعي ؛
- مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد؛
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب و دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن المناطق المعزولة ؛
- ترقية و تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استخدام التكنولوجيا ؛
- تحسين مناخ الاستثمار و اتخذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية و تطوير المحيط الإداري و المالي و القانوني للمؤسسات و ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- مواصلة التجديد الفلاحي و تحسين الأمن الغذائي للبلاد ؛
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن و إعادة الاعتبار للنسيج العمراني ،و تطوير الترقية العقارية.

إن انخفاض أسعار المحروقات خلال سنة 2014 و استمراره خلال السنوات اللاحقة أدى إلى انخفاض عائدات الدولة و بالتالي سوف تزداد الحاجة إلى اللجوء للمديونية الخارجية في المدى المتوسط و الطويل في حالة استمرار الأزمة و استمر السحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي بدأت إيراداته تتناقص ، الأمر الذي أثر حتما في تمويل البرنامج و عليه فإن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية صعبة الأمر الذي أدى بالسلطات إلى قفل حساب هذا البرنامج في تاريخ 31 ديسمبر 2016 ،و فتح حساب آخر بعنوان : برامج الاستثمارات العمومية خلال فترة 2017-2019.

2.4.3 برنامج توطيد النمو خلال فترة 2015-2016

إن انخفاض أسعار البترول الذي استمر إلى غاية سنة 2015 ، أدى بالسلطات الجزائرية إلى تبني مجموعة من الإجراءات الهدف منها ترشيد الإنفاق العام ، من أجل تدارك الوضع الاقتصادي ، و على هذا الأساس تم قفل هذا البرنامج في تاريخ 2016/12/31 .

الشكل 5: محاور الأساسية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2016 (المبالغ بالمليار دج)

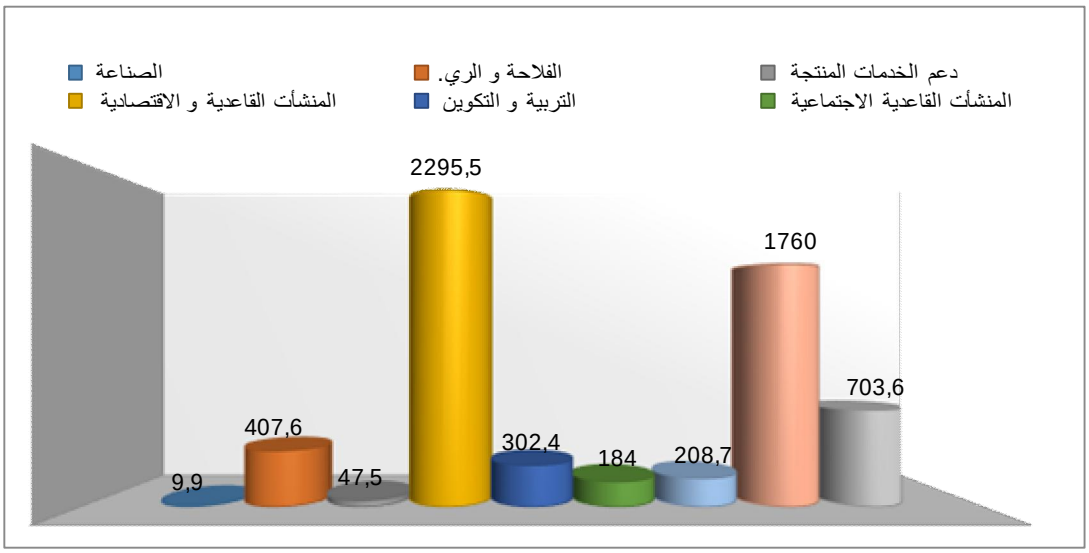

المصدر: هدى بن محمد ،عرض و تحليل التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 ،مجلة كلية السياسة و الاقتصاد ، العدد 05 ،2020،ص 52

3.4.3 برامج الاستثمارات العمومية 2017-2019:

و بعد غلق حساب برنامج توطيد النمو فتح حساب آخر بعنوان " برامج الاستثمارات العمومية " قدر بمبلغ 300 مليار دج للفترة 2017-2019 و هي الفترة المتبقية ، بالإضافة إلى تجميد جميع المشاريع التي لم يكن قد تم الانطلاق في تنفيذها و الحفاظ فقط على الالتزام بالعمليات الضرورية ،و التي تكتسي طابع الأولوية القصوى .

4.تأثير برامج الإنفاق العام على البطالة في الجزائر خلال فترة 2000-2020:

تعتمد الجزائر على الإنفاق العام في التأثير على عدة متغيرات اقتصادية منها البطالة ،و هي طاهرة التي يعد الحد منها من أهم أهداف السلطات

1.4 علاقة الإنفاق العام بالبطالة:

يعد الإنفاق العام أحد الآليات التي تعتمدها الدول في التأثير على الاقتصاد ككل و بالتالي فهو أحد العوامل المؤثرة في التخفيض أو الرفع من معدلات البطالة.

1.1.4 العلاقة بين الإنفاق العام و البطالة في المدرسة الكلاسيكية:

يهمل الاقتصاديون الكلاسيكيون العلاقة بين الإنفاق العام و البطالة ، لأنهم يتصورون أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا في حالة الاستخدام التام و هي الحالة التي يكون فيها الإنتاج أعظمي و استغلال عوامل الإنتاج مثالية و البطالة منعدمة ، أي أن اقتصادهم بإمكانه أن يوفر مناصب شغل لكل بطال يرغب في أن يعمل ، هذه الرؤية التفاؤلية التي تميز النظرية الكلاسيكية للبطالة يصاحبها اعتقاد أكثر أهمية و غرابة هو أن اقتصاد الكلاسيك يتوازن عند حالة الاستخدام التام دون تدخل الدولة (اليد الخفية) ، مهملين بذلك دور الحكومة في تحقيق التوازن و التأثير على ة ،و أن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج و التشغيل بل إلى ارتفاع الأسعار[16].

2.1.4 العلاقة بين الإنفاق العام و البطالة في المدرسة الكنزية[17] :

يرى كينز أن سياسة الإنفاق العام تعتبر أداة رئيسة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الدخل الكلي الذي يعتبره دالة في مستوى التشغيل ، كما يربط الإنفاق بالطلب حيث إذا انخفض هذا الأخير يتم زيادة الإنفاق لمواجهته ليزيد الإنتاج و بالتالي تنخفض البطالة و تعتمد مقاربة كينز على الأدوات التالية :

*الطلب الفعال ؛

*الكفاية الحدية لرأس المال ؛

*سعر الفائدة المحدد للاستثمار ؛

*المضاعف.

و الشكل التالي يبين آلية التأثير بينها:

الشكل 6: آلية تأثير الإنفاق العام على البطالة وفقا للنظرية الكنزية

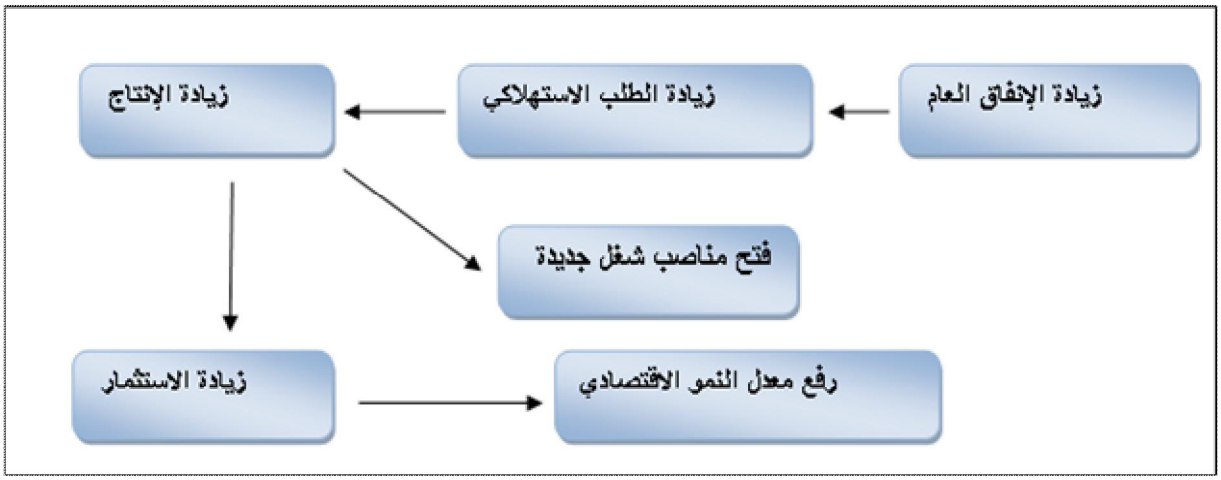

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات النظرية الكنزية

حيث يبين الشكل أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب مما يؤدي إلى تحسن المناخ الاستثماري فيزداد الاستثمار المحلي و الأجنبي من أجل رفع القدرة الإنتاجية لمواجهة الزيادة في الطلب الناجمة عن زيادة الإنفاق العام و هذا ما يخلق فرص عمل جديدة فتتقلص معدلات البطالة .

2.4 إنعكاسات برامج الإنفاق العام على معدلات البطالة خلال فترة 2000-2020:

خصصت الجزائر أغلفة مالية ضخمة لتمويل مختلف البرامج التنموية خلال فترة 2000-2020 و هذا من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها الخفض من معدلات البطالة

1.2.4 تأثير برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) على معدل البطالة:

خصصت الدولة غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار لتمويل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و هذا بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها تخفيض معدلات البطالة

الجدول 2 :تطور الإنفاق العام و معدلات البطالة خلال فترة 2010-2014

	2001	2002	2003	2004
الإنفاق العام	1321	1550.6	1639.3	1888.9
نسبة البطالة	27.3	25.9	23.7	17.7

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات تقرير البنك المركزي لسنة 2004

و لتوضيح العلاقة بين تطور الإنفاق العام و معدل البطالة خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 حولنا معطيات الجدول رقم (02) إلى منحنيات وفقا للشكل التالي:

الشكل7 : تطور الإنفاق العام و معدلات البطالة خلال فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي 2001-2004

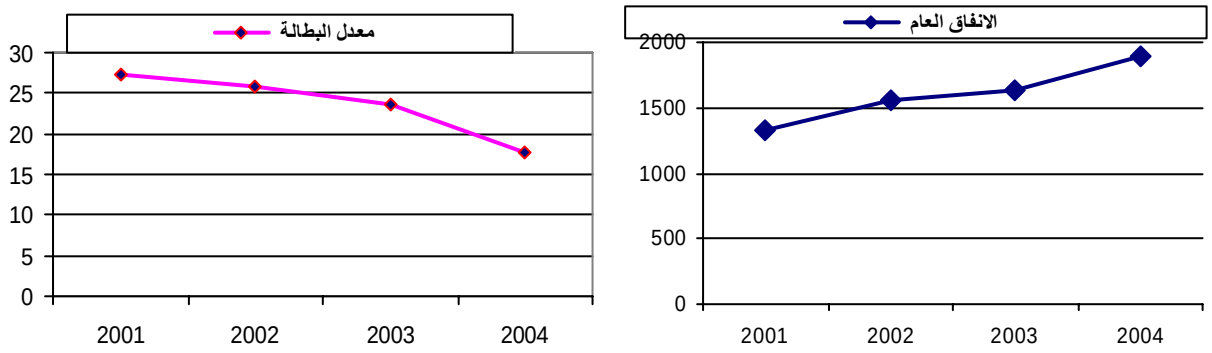

المصدر: من أعدادا الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (07)

من خلال الشكل رقم (07) تتضح العلاقة العكسية بين الإنفاق العام و معدل البطالة حيث كلما زاد الإنفاق العام انخفضت معدلات البطالة في الجزائر ، إذ عرف الإنفاق العام خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تطورا ملحوظا حيث قدرت قيمته سنة 2001 بـ 1321 مليار دج ليزيد بمقدار نصف هذا المبلغ تقريبا بحلول سنة 2004 و هي آخر سنة من البرنامج ، وهذا ما انعكس على معدلات البطالة حيث قدرت سنة 2001 ب 27.3% لتنخفض متأثرة بزيادة حجم الإنفاق العام إلى 17.7 % سنة 2014 محققة أحد الأهداف التي كانت مدرجة ضمن أولويات هذا البرنامج و المتمثل في الحد من البطالة .

2.2.4 تأثير البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) على معدل البطالة

رصدت الدولة لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 4202.7 مليار دج و هذا من أجل استكمال ما تبقى من المشاريع الاقتصادية المسجلة في البرنامج السابق حيث عرف الإنفاق العام فيه تزايدا من سنة إلى أخرى مسجلا أعلى قيمة له سنة 2009 بـ 4246.3 دج

الجدول 3: تطور الإنفاق العام و معدلات البطالة خلال فترة 2010-2014

	2005	2006	2007	2008	2009
الإنفاق العام	2052	2453	3108.7	4191	4246.3
معدل البطالة	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات تقرير البنك المركزي لسنة 2008و2009

لإبراز العلاقة بين تطور الإنفاق العام و معدل البطالة خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 حولنا معطيات الجدول رقم (03) إلى منحنيات وفقا للشكل التالي

الشكل 8 : تطور الإنفاق العام و معدلات البطالة خلال فترة برنامج الخماسي 2010-2014

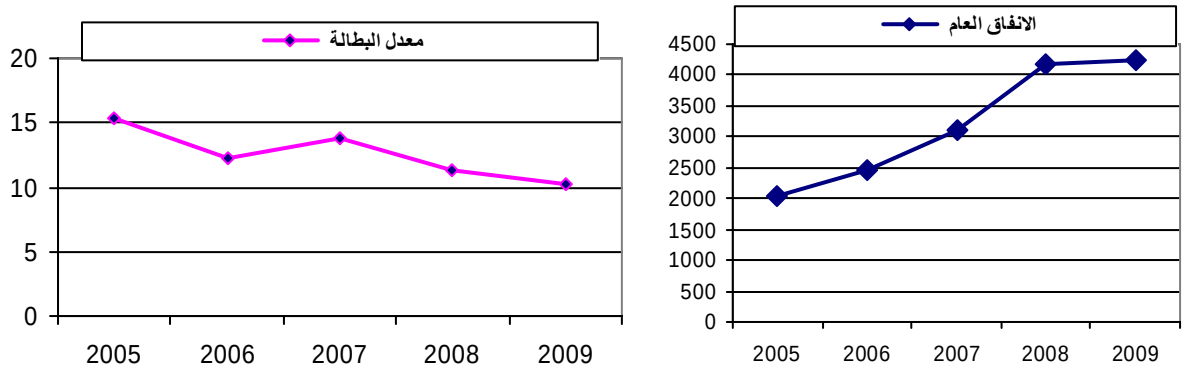

المصدر :من أعدادا الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (03)

نلاحظ من الشكل رقم (08) أن العلاقة بين الإنفاق العام و معدلات البطالة كانت في مجملها عكسية ، حيث كلما زاد الإنفاق العام انخفضت معدلات البطالة ، إذ قدر الإنفاق العام لسنة 2005 بـ 2052 مليار دج و في نفس السنة قدر معدل البطالة ب 15.3% ، ليتضاعف الإنفاق العام خلال سنة 2009 مقارنة بسنة 2005و يبلغ 4246.3 مليار دج في حين انخفض معدل البطالة مسجلا قيمة 10.2% سنة 2009 و هو أحد أدنى معدلات البطالة المسجلة خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

3.2.4 تأثير البرنامج الخماسي 2010-2014 على معدل البطالة:

خصصت الدولة للبرنامج الخماسي 2010-2014 مبلغا هو الأكبر من نوعه إذ قدر ب 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار و هذا ما يتضح من خلال حجم الإنفاق العام المسجل خلال هذه الفترة

الجدول 4: تطور الإنفاق العام و معدلات البطالة خلال فترة 2010-2014

	2010	2011	2012	2013	2014
الإنفاق العام	4512.2	5853.6	7058.1	6024.2	6995.7
نسبة البطالة	10	10	11	9.8	10.6

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات تقارير البنك المركزي لسنتي 2013و 2014

و لإظهار العلاقة بين تطور الإنفاق العام و معدل البطالة خلال فترة البرنامج الخماسي 2010-2014 حولنا معطيات الجدول رقم (04) إلى منحنيات وفقا للشكل التالي :

الشكل9 : تطور الإنفاق العام و معدلات البطالة خلال فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي 2001-2004

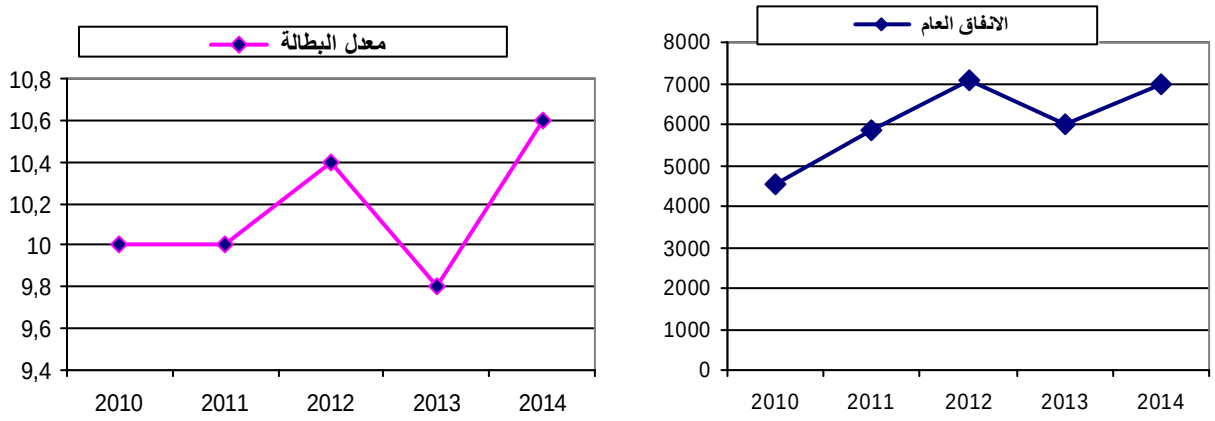

المصدر: من أعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (09)

نلاحظ من الشكل رقم (09) أن العلاقة بين المتغيرين ، الإنفاق العام و معدلات البطالة تبقى عكسية إذ بلغ حجم الإنفاق العام قيمة 4512.2 مليار دج خلال سنة 2010 و هي السنة الأولى من برنامج توطيد النمو الاقتصادي لتتزايد هذه القيمة تدريجيا و تبلغ أقصى قيمة لها سنة 2012 ب 7058.1 مليار دج ثم تتقلص قليل سنة 2014 لتبلغ 6995.7 مليار دج و هذا ما أثر على معدل البطالة خلال نفس الفترة ،إذ قدر ب 10% سنة 2010 ثم سجل أدنى قيمة له خلال فترة الدراسة بـ 9.8% سنة 2013 ليعاود الارتفاع قليل سنة 2017 إذ بلغت 10.6% و هدا نظرا لانتهاء البرنامج توطيد النمو.

4.2.4 تأثير برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 على معدل البطالة:

عرفت هذه الفترة تذبذبا واضحا في حجم الإنفاق العام و هذا راجع إلى تراجع أسعار المحروقات أواخر سنة 2014 و التي تعد عائداتها أهم ممول للميزانية العامة للدولة مما أضطر بالسلطات إلى الاتجاه نحو السحب من صندوق ضبط الإيرادات لتغطية العجز المسجل بين حجم الإنفاق العام و حجم الإيرادات خلال هذه الفترة.

الجدول 5: تطور الإنفاق العام و معدلات البطالة خلال فترة 2010-2014

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإنفاق العام	7656.3	7282.4	7282.7	7726.3	8557.2	7373.7
نسبة البطالة	11.2	10.5	14.1	11.7	11.7	14.2

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات تقارير البنك المركزي لسنتي 2018و 2020

و لتوضيح العلاقة بين تطور الإنفاق العام و معدل البطالة خلال فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 حولنا معطيات الجدول رقم (5) إلى منحنيات وفقا للشكل التالي:

الشكل10 : تطور الإنفاق العام و معدلات البطالة خلال فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي 2001-2004

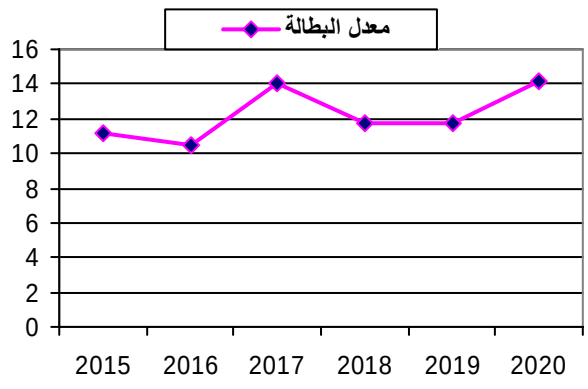

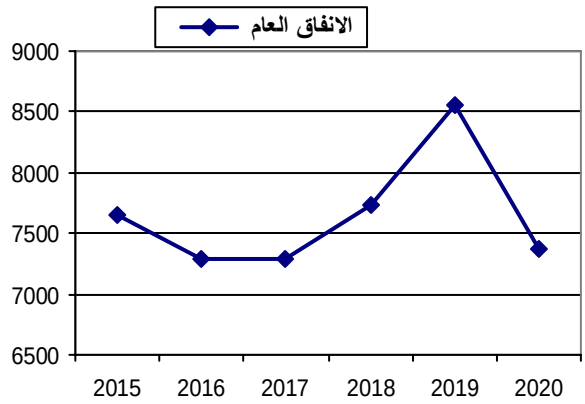

المصدر :من أعدادا الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (04)

نلاحظ من الشكل رقم (10) أن الإنفاق العام خلال فترة 2015-2020 سجل قيما متفاوتة ما انعكس على معدلات البطالة حيث سجلت هي الأخرى قيما متذبذبة ،إذ قدرت سنة 2015 بـ 11.2% لترتفع إلى 14.1%سنة 2017 متأثرا بانخفاض الأنفاق العام حيث بلغ 7282.7 سنة 2017 مقارنة بـ 7656.3 سنة 2015 ، ليعود معدل البطالة للانخفاض سنة 2019 إذ بلغ 11.7% متأثرة بالارتفاع في حجم الإنفاق العام إذ قدر ب 8557.2 سنة 2019 مقارنة بـ 7282.7 سنة 2017.

أما سنة 2020 و التي عرفت أزمة صحية عالمية تمثلت في انتشار فيروس كورونا و إتباع أغلب الدول سياسة الإغلاق و توقيف النشاطات الاقتصادية الأمر الذي كان له انعكاسات على الجزائر ، فقد انخفض فيها الإنفاق العام بـ 1183.5 مليار دج مقارنة بسنة 2019 إذ بلغ 7373.7 مليار دج مما أثر على معدل البطالة حيث بلغ 14.2% و هو أعلى معدل سجل منذ سنة 2006

و عموما يمكن القول أنه توجد علاقة عكسية بين الإنفاق العام و معدلات البطالة في الجزائر ، ففي السنوات التي كان الإنفاق العام فيها يعرف تزايدا كبيرا سجلت معدلات البطالة أدنى مستوى لها و في السنوات التي سجل حجم الإنفاق العام تراجعا عرفت معدلات البطالة تزايدا.

5 .خلاصة:

تعتبر ظاهرة زيادة الإنفاق العام من أهم الظواهر التي تعرفها اقتصاديات دول العالم سواء كانت دول نامية أو متقدمة ، و تعد الجزائر من الدو ل التي عرف الإنفاق العام فيها تطورا كبيرا منذ الاستقلال و هذا من خلال الاعتماد على برامج الإنفاق العام كوسيلة أساسية لتنفيذ أهداف السياسة المالية ، حيث عرفت الجزائر عدة برامج تنموية مستعملة في ذلك مواردها و إمكانياتها المعتبرة التي تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات الذي يمثل الجزء الأكبر من مكونات الناتج الداخلي الخام و نسبة جد مهمة من الإيرادات العامة ، حيث تبنت الجزائر العديد من البرامج التنموية و التي ترجمت في شكل استثمارات عمومية كبيرة رصدت لها مبالغ مالية ضخمة كان لها أثرا واضحا في تجديد البنية التحتية و تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع و توفير مناصب شغل جديدة.

إن السياسة التوسعية في الإنفاق العام التي اتبعتها الدولة منذ سنة 2000 معتمدة على العائدات الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات سبيلا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و يتضح ذلك من خلال سنوات الدراسة أين تمكنت الجزائر من خفض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها خلال فترة ارتفاع أسعار النفط و ارتفاع الإيرادات من المحروقات و من ثم الاستمرار في السياسة التوسعية في الإنفاق العام و ذلك قبل سنة 2014 أين انهارت أسعار النفط إلى أقل من النصف عما كانت عليه و بالتالي تراجعت إيرادات المحروقات الأمر الذي أدى إلى إتباع سياسة تقشفية انعكست في غلق حساب برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 في 2016/12/31 و توقيف كل المشاريع المبرمجة باستثناء الضرورية و ذات الأولوية القسوة منها و هذا ما انعكس سلبا على معدلات البطالة التي شهدت ارتفاعا واضحا خلال هذه السنوات .

1.5 أهم النتائج المتوصل إليها:

- إن الإنفاق العام في الجزائر عرف نموا كبيرا خلال فترة 2000-2020 و هذا نظرا للسياسة التوسعية التي اتبعتها الدولة خاصة بعد زيادة عائداتها من المحروقات ؛
- توجد علاقة عكسية بين الإنفاق العام و معدلات البطالة فكلما زاد حجم الإنفاق العام انخفضت معدلات البطالة ؛
- ضرورة تشجيع الشراكة بين القطاع العام و الخاص من أجل إنشاء مشاريع استثمارية منتجة تساهم في توفير مناصب الشغل
- إن حجم الإنفاق العام في الجزائر يرتبط ارتباطا وثيقا بعائدات المحروقات و أي انخفاض في أسعار النفط يتجسد في انخفاض الإنفاق العام ،و يبين هذا اعتماد الجزائر سياسة تقشفية في الإنفاق العام ابتداء من سنة 2017 نتيجة تراجع أسعار النفط في نهاية سنة 2014 ؛
- اهتمت الجزائر بإنشاء و تحديث البنية التحتية باعتبارها أساس التنمية الاقتصادية و هذا من خلال ما جاءت به مختلف البرامج الخماسية التي تبنتها الدولة .

2.5 الاقتراحات :

- تحسين المناخ الاستثماري من خلال وضع قانون استثماري جديد يكون مشجعا للاستثمار المحلي من جهة و جاذبا للاستثمار الأجنبي من جهة أخرى ؛
- دعم القطاع الخاص من أجل زيادة الإنتاج و من ثم خلق مناصب شغل جديدة ؛
- ترشيد الإنفاق العام و توجهه نحو المجالات المنتجة ؛
- دعم الصادرات خارج المحروقات للتقليل من التبعية للخارج ؛

- التقليل من الاعتماد على عائدات بيع النفط في تمويل ميزانية الدولة .

6-الهوامش والإحالات:

[1] وليد عبد الحميد عايب ، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** ، مكتبة حسين العصرية ، لبنان،2010 ، ص 101

[2] عاصف و ليم أندراوس،**الاقتصاد المالي في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة** ،دار الفكر الجامعي ،2010 ، ص 90

[3] المرسي السيد حجازي ، **مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية** ، لبنان ، 2011 ،ص 389

[4] محمد عباس محرزي ، **اقتصاديات المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2003، ص 73

[5] فتيحة كون ،خليل عبد القادر ، **تقييم سيلسة الانفاق العام في الجزائر و دورها في تحسين مستوى المعيشة خلال الفترة 2001-2018** ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، المجلد 12 ، العدد 3 ، الجزائر ،2019،ص 480

[6] صادق جميلة ،دربال عبد القادر ، **إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات اسعار النفط منذ سنة 2014 ، مجلة التكامل الاقتصادي** ، المجلد 7 ، العدد 2 ، الجزائر ، 2019،ص 63

[7] العالية مناد و مزريق عاشور ، **مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001-إلى غاية 2019**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،المجلد 16،العدد،22،الجزائر ،2020 ص209.

[8] مراس محمد ، **دراسة أثر الانعاش الاقتصادي 2001-2014 على نتغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نموذج التنبؤ و الاستشراف VAR** ، مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد 2،الجزائر ،2015،ص32

[9] تقرير بنك الجزائر ،2005،تاريخ التصفح : 2022/10/12 https://www.bank-of-algeria.dz

[10] يان المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،الظرف الاقتصادي و الاجتماعي من السداسي الأول سنة 2008

[11] مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة،الجزائر،2003،ص41 http : //info.worldbank.org/govenance/wgi/home/Reporte

[12] مصالح الوزير الاول: ملحق بيان السياسة العامة ، اكتوبر 2010 ، ص 38 http : //info.worldbank.org/govenance/wgi/home/Reporte

[13] زرواط فاطمة الزهراء ،مناد محمد ،**تطور النفقات العامة في الجزائر و أثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014**، مجلة المالية و الأسواق،، الجزائر ، 2015 ،ص 24

[14] نور الدين بلقليل ، الهاشمي بن واضح ،**برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية –دراسة ميدانية ببلديات دائرة اولاد دراج –المسيلة –وفقا لمشاريع سنة 2015**، مجلة الدراسات المالية و المحاسبة ،المجلد : 8 العدد:8، الجزائر ، 2017 ،ص 656.

[15] هدى بن محمد ،**عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال فترة 2001-2019**،مجلة كلية السياسة و الاقتصاد ، العدد:5، الجزائر ،2020، ص 48

[16] هدى بن محمد ، مرجع سابق ، ص 50

[17] هواري سفيان ، نقال فاطمة ، **أثر الإنفاق العام على البطالة و التضخم في الجزائر خلال فترة 2000-2020** ، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة ، المجلد 05 ، العدد 01،ا 2021 ، ص 76